

التوازن الإستراتيجي الأقليمي وأثره في الامن الوطني العراقي بعد العام ٢٠٠٣ إيران أنموذجاً

م.م. ابتسام كاظم جاسم غزاي
المعهد التقني-نجف

ibtisam.jassim@atu.edu.iq

المفخص:

بعد العام ٢٠٠٣ دخلت المنطقة المجاورة للعراق مرحلة جديدة اختلفت عن سابق عهدها، وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وشن الحرب عليه قد خلق حالة فريدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وفي المنطقة الإقليمية المحيطة بالعراق فاختلفت التوازنات التي كانت سائدة ودخلت كل علاقات القوى الفاعلة من داخل الإقليم بنوع من الفوضى وعدم الاستقرار فلم تستطع الدول أن تتنبأ بما ستؤول عليه الأمور ولا بتطوراتها مما أدى إلى خلق حالة الترقب والإرباك، وابتانتظار ما ستؤول عليه الأوضاع في المنطقة وما تقرر من نتائج وتداعيات الحرب على العراق والاحتلال وتأثير ايران السياسي في الامن الوطني العراقي.
الكلمات المفتاحية: التوازن، التوازن الإستراتيجي، الامن، الامن الوطني العراقي، الجيوستراتيجي.

Regional strategic balance and its impact on Iraq after 2003 Iran as a model

Asst. Lecturer. Ebtisam Kazem Jassim Ghazai
Technical Institute-Najaf

Abstract:

After the year 2003, the region adjacent to Iraq entered a new case that differed from its previous era. The occupation of Iraq in 2003 and the waging of war against it created a unique situation in the Middle East and in the regional surrounding Iraq. The balances that prevailed were disturbed and all the relations of the active powers entered from within the region. With a kind of chaos and instability, those countries were not able to predict the outcome of matters or their developments, which led to creating a state of anticipation and confusion, and waiting for the situation in the region and the decided results and repercussions of the war on Iraq and the occupation.

Keywords: (balance, strategic balance, security, Iraqi national security, geostrategic)

المقدمة

عند احتلال العراق دخلت البيئة الإقليمية المجاورة للعراق بعد العام ٢٠٠٣ مرحلة جديدة اختلفت عن السابق، وخلق حالة فريدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وفي المنطقة الإقليمية المحيطة بالعراق، واختلال التوازن الذي كان سائد ودخول علاقات القوى الفاعلة من داخل الإقليم بفوضى وعدم استقرار فلم تستطع الدول أن تتنبأ بنتائج الأمور ولا بتطورها مما أدى إلى خلق حالة ترقب وإرباك، وبانتظار ما ستؤول عليه الأوضاع في المنطقة وما تقرره نتائج وتداعيات الحرب على العراق والتأثير على الامن الوطني العراقي.

إشكالية الدراسة:

تحاول الدراسة الاجابة عن الاشكالية المتمثلة بان الأمن الوطني العراقي تأثر بشكل كبير بعد العام ٢٠٠٣ نتيجة احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية، إذ شعرت الدول الإقليمية بأنها مهددة وأن أمنها سيتعرض للتهديد نتيجة التواجد العسكري الأمريكي الكبير في المنطقة، ونتيجة أهمية العراق ومكانته الجيوستراتيجية أضحت العراق هدف حيوي للدول الإقليمية والدولية الفاعلة في المنطقة واصبح أمنه يتأثر بشكل مباشر لطبيعة التوازنات الإقليمية القائمة، تحاول الدراسة الاجابة عن التساؤلات الآتية تحاول الدراسة الإجابة عليها والتي أهمها:

- ١- كيف أثرت ومازالت تؤثر التوازنات الاستراتيجية الناشئة عقب العام ٢٠٠٣ في الأمن الوطني العراقي؟
- ٢- ماهي الآثار والانعكاسات لطبيعة التوازنات في الأمن العراقي وتأثرة بواقع الشرق الاوسط ولاسيما ايران؟

فرضية الدراسة:

تحاول الدراسة إثبات الفرضية الآتية:

يتأثر الأمن الوطني العراقي سلباً وإيجاباً وفق طبيعة التوازنات الاستراتيجية القائمة في الإقليم، فكلما توافقت الدول الفاعلة في الإقليم انعكس على حصول توازن استراتيجي مستقر وبالنتيجة ينعكس ايجاباً في الأمن الوطني العراقي والعكس صحيح.

اهمية الدراسة:

التعرف على الاستراتيجيات المؤثرة في الامن الوطني العراقي والتوازنات الاستراتيجية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠٣ والدور السياسي الذي تمارسه ايران وأثره في العراق

هدف الدراسة:

الوصول الى حلول لوصف التأثيرات السياسية الايرانية على الامن الوطني العراقي بعد العام ٢٠٠٣

المبحث الاول: مفاهيم التوازن والتوازن الاستراتيجي والامن الوطني العراقي

إن ما شهدته المنطقة بعد العام ٢٠١١ من إحداث ما يسمى (بالربيع العربي) مثلت انقلاب في تغيير واقع منطقة الشرق الأوسط وتغيير ميزان القوى الإقليمية والدولية نتيجة التنافس على هذه المنطقة المهمة وأزاد تأثير ذلك بعد العام ٢٠١٤ الذي شهد حالة كبيرة من الضعف والانكشاف الأمني الخطير نتيجة احتلال تنظيم داعش الإرهابي للكثير من الأراضي العراقية والسورية مما أسهم في زيادة الصراع والتنافس الإقليمي في المنطقة وانعكاسه على العراق بشكل خاص الذي أثبت حالة الضعف والانكشاف الأمني الخطير الذي يعاني منه العراق. ويتناول هذا المبحث **مطلبين هما أولاً:** المقصود بمفهوم التوازن والتوازن الاستراتيجي، **أما المطلب الثاني** بالتركيز على مفاهيم الامن الوطني العراقي.

المطلب الأول: مفهوم التوازن والتوازن الاستراتيجي

إذ يُعرف التوازن على العموم بأنه "قانون عام ومبدأ اجتماعي يمكن استعماله بوصفه وسيلة مجدية ونافعة لدراسة العلاقات الدولية وتحليل أنماط تفاعلاتها"، وقد عرفه بعض الباحثين. كما إن التوازن يعني بالمعنى العام حالة مستقرة ويشار إليه دون التفكير بوصفه رمز للحالة المستقرة والمعتادة ، ولا تكون هذه الحالة مثالية دائماً ولكنها توجي بالاستقرار وعدم التوتر، وفي العديد من الأحيان يشير مصطلح التوازن في معناه إلى ما هو أبعد من ذلك فهو يعني الاستقرار المعتاد أي إلى الحالة المثالية، ونلاحظ جميع العلوم تستخدم هذا المصطلح فعلم الاجتماع يستخدم مصطلح التوازن الاجتماعي لوصف مجتمع خالي من التوترات اما علم النفس فإنه يستخدم مصطلح التوازن النفسي للتعبير عن الحالة الاعتيادية للإنسان والذي يكون بصورة أو هيئة اعتيادية ، وكذلك علم الاقتصاد يكثر من استخدام التوازن لوصف الأوضاع المقبولة، فقول التوازن بين العرض والطلب، والتوازن التجاري وهناك التوازن بين الصادرات والواردات (٢).

إن التوازن الاستراتيجي يكون نتيجة الصراع الذي يدور بين القوى الدولية والإقليمية، والتي تتنافس فيما بينها للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة علاوة على تصعيد التنافس السياسي والعسكري بين الدول العظمى لتغيير معادلة التوازن الاستراتيجي عبر الاشتباكات المباشرة أو الحروب بالوكالة لتحقيق مصالحها وأهدافها.

والمصطلح الآخر هو التوازن الاستراتيجي إذ يرى كثير من الخبراء المقصود بالتوازن الاستراتيجي هو حاله الاستقرار أو التعادل فيما يتعلق بقياس القدرات الشاملة للدول أي القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية.

كما يرون إن الاستراتيجية: وباختصار شديد "هي العلم والفن في استخدام القدرات الشاملة لدولة أو مجموعة من الدول لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأهداف والسياسات التي تسعى لاتخاذها تلك الدول سواءً في زمن الحرب أو زمن السلم". (٣)

وعرفها جوزيف ناي "بإمكانية الحصول على ما نريد، وهي القدرة على القيام بأشياء تؤثر على الآخرين ، للإتيان بالنتائج التي نريدها".^(٤)
والاستراتيجية تعرف على أنها "نمط لأهم الأهداف والغايات والسياسات والخطوط الحيوية لتحقيق تلك الأهداف"^(٥).

والاستراتيجية (strategy) مشتقة أصلا من الكلمة اليونانية (strategy) وتعني فن القيادة فان الاستخدامات المعاصرة قد تعددت وشملت العديد من الميادين فقد يوصف موقع دولة بأنه استراتيجي مثل الخليج العربي أو قناة السويس ،وقد يوصف قرار سياسي أو اقتصادي مهم بأنه استراتيجي، او كما يطلق وصف استراتيجي على بعض الأسلحة المتطورة ،كما توصف بعض الموارد والسلع الاقتصادية بأنها استراتيجية كالنفط مثلا، وقد يوصف نمط من التفكير أو الدراسات المتخصصة بأنه تفكير استراتيجي أو دراسات استراتيجية.^(٦)

ويأتي مفهوم التوازن الاستراتيجي نتاج لتصارع القوى الإقليمية والدولية وفيما بينها للمهمنة على أكبر قدر من القوة، وبما يحقق التوازنات الكمية والنوعية على المستوى الإقليمي والدولي في مختلف المجالات أو تكون جزء منها، وتسعى الدول سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، بتسخير قدراتها لتحقيق غاياتها وأهدافها والتي تحقق هذا التوازن.^(٧)

ومن هذا المنظور ظهرت الحاجة لفهم العلاقات السياسية الدولية من خلال ما يسمى بنظرية التوازن الاستراتيجي في العلاقات الدولية والإقليمية، وهو بمثابة تقارب قد يحصل بين هذه الدول، والصراع أو التنافس فيما بينها، وعلى مستوى الصراعات الإقليمية فهي على الرغم من إنها تبدو محدودة ضمن أطرها الإقليمية إلا إن لها امتدادات عالمية وهي بتعبير آخر صراعات إقليمية ذات أبعاد دولية تتأثر بشكل أو بآخر بطبيعة توازنات القوى الاستراتيجية لفهم مصالحها والعمل عليها.^(٨)

ويرى الخبراء الاستراتيجيين بأن التوازن الاستراتيجي له أبعاد ثلاثة أساسية أولها: التعادل والتكافؤ بين القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية إلى دولة أو مجموعة من الدول، أو القوة الشاملة للقوى الفاعلة في منطقة ما أو إقليم، وثانيهما مرونة وفاعلية الأطراف الفاعلة في هذه المنطقة وقدرتها على التعامل مع إخلال هذا التوازن، وثالثها: مدى رضا أو رفض القوة الإقليمية الأخرى أو الدولية لمرجحات حالة التوازن الاستراتيجي التي تسود المنطقة.^(٩)
وهناك من يعرف التوازن الاستراتيجي على المستوى الإقليمي بأنه حالة من التقارب في مختلف جوانب القدرة والقوة بين الدول أو القوى الإقليمية، وعليه يقصد بالتوازن الاستراتيجي: بأنه العلاقة بين محصلة القوة لأطراف علاقة دولية ما، أي انه يتخطى مفهوم الميزان العسكري الشائع الاستخدام ،ويتضمن أبعادا اقتصادية وثقافية وسياسية إضافة إلى البعد العسكري اذا هو حالة التوازن الناتجة عن قياس عناصر القوة القومية لطرف ما مقارنة بقياس العناصر نفسها لدى الطرف الآخر ،بما في ذلك تحالفاتها الدولية، وعلاقتها الثنائية والمتعددة الأطراف في النظام الإقليمي الذي ينتمي اليه^(١٠)

إن قوة الدول تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى أو الأطراف الأخرى، ونعني بالقوة هنا توافر الإرادة والرغبة لتحقيق التوازن الاستراتيجي بغض النظر عن حجم الدولة أو قدراتها الشاملة.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن والأمن الوطني

إن المعنى الاصطلاحي للأمن هو الشيء الضروري والمهم لنمو الحياة الاجتماعية ورفاهيتها وتطورها وهو الأساس في أي وجه من أوجه النشاط البشري على المستوى الصناعي أو الاقتصادي أو الزراعي^(١١).

ويعرف الأمن من زاوية أخرى هو "مواجهة المجتمع وقدرته في التغلب على الأحداث التي تنال من زعزعة أمنه واستقراره"^(١٢).

ويعرف قاموس أكسفورد الأمن بأنه "حالة من الشعور بالأمان والتحرر من القلق"^(١٣). بينما يعرف قاموس الأمن الدولي مصطلح الأمن بأنه "هو التحرر من التهديد "من ناحية المضمون ويرى بعض المحللين في ذلك شرط مطلق أما أن يكون المرء آمن أو غير آمن، وممكن أن ينظر إليه من ناحية موضوعية أو ذاتية في أن واحد، ومن حيث الموضوع فيشير واقعياً فيما إذا كان الشخص مهدد فعلاً وتتوافر له الحماية الكافية، أما من الناحية الذاتية فيشير إلى تصور المرء عن الوضع ورغبته، لا في التحرر من التهديد فحسب، بل في الشعور بالحرية، والذين يشعرون بالتهديد في الوقت الذي ليس ثمة شيء يهددهم وإنما يكونون ضحية معلومات خاطئة، ومع ذلك فإنه خطأ التصور شائع، ويوجه جانب كبير من السلوك البشري في مجال الأمن^(١٤).

ويعرف باري بوزان وهو أستاذ في العلاقات الدولية في مدرسة لندن للاقتصاد أن الأمن اصطلاحاً يكون ذو صعوبة على الصياغة الدقيقة وعلى الرغم من دلالاته البالغة حيث انه اعطي غياب الدقة هامش واسع للتفسير الاستراتيجي، وهذا ما يمكن أن ندرکه من خلال تعاريف الموسوعة السياسية التي عرفت الأمن الوطني بأنه "تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوضع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"، ولقد عرف أيضاً الأمن اصطلاحاً: هو "مجموعة من الإجراءات يتم من خلالها غرس مفهوم الأمن في أفراد المجتمع عن طريق عمل المؤسسات التربوية"^(١٥).

والأمن بمعناه الاصطلاحي والذي ينظر إليه أصحاب التخصصات العلمية كل حسب رؤيته التي يفهمها، فعلماء الاقتصاد ينظرون إلى الأمن من منظور استتباب الأمن الاقتصادي والرخاء والتنمية، أما بالنسبة إلى علماء الاجتماع ينظرون إليه من زاوية اجتماعية تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات والمؤسسات الاجتماعية كقوى فاعلة في توفير الأمن الاجتماعي، وهكذا بالنسبة إلى التخصصات الأخرى، ويعد الأمن العمود الفقري للحياة وبقاء الإنسان وسعادته والطمأنينة والاستقرار للأفراد والمجتمعات والشعوب كافة، ومن وظائف الدولة داخل حدودها أن

تؤمن لأفرادها الحماية ضد التهديدات والأخطار الخارجية التي تمس حياتهم ومصالحهم وحرّياتهم الفردية^(١٦).

والأمن أيضا بمعناه الاصطلاحي: يقصد به أن يكون الإنسان بعيد عن الأخطار التي تهدده، وأن يكون هذا الإنسان محمياً ضد المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها، وهو إحساس يمتلكه أي شخص في التحرر من الخوف والأخطار التي من الممكن ان تواجهه^(١٧).

ويشير المفهوم العام للأمن على المستوى النظري والعملي إلى المفهوم الذي يقصد به ديمومة السلام والطمأنينة واستمرار لمظاهر الحياة وشروطها وجميع مقوماتها بعيداً عن عوامل التهديدات ومصادر الخطر، هذا المفهوم يطبق على الكائنات الحية جمعاء، وفي كافة الظروف والأحوال بات الأمن ولا يزال هو المطلب الوحيد لها والمحكم لعلاقاتها، وامتدت الحدود المفاهيمية والتطبيقية لمفاهيم الأمن ليشمل كل الحالات الإنسانية الفردية والمجتمعية^(١٨).

المبحث الثاني: التوازنات الاستراتيجية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠٣ والدور السياسي الذي تمارسه إيران وأثره في العراق.

أن اهتمام بعض الدول المتزايدة باتجاه دول معينة تعني تنظيم لحالة من التعاون والتحالفات فيما بينها لتتنافس مع الدول الأخرى في سبيل وصولها إلى الهيمنة على الدول محط الاهتمام، وهذا يتم للأهمية الاستراتيجية لهذه الدول المعنية والمستهدفة والتي تؤثر في طبيعة علاقات الدول ومستوى التوازن فيما بينها إقليمياً قبل أن يكون دولياً، الأمر الذي ربما يؤدي بدوره وبالمقابل إلى حالة من التنافس والتصارع على الصعيد الإقليمي.

ولذا فإن أهمية العراق ومكانته لدى دول أخرى ، ولا سيما بعد العام ٢٠٠٣ قد أثر في هيكلية العلاقات الإقليمية وإطرها وأهدافها بسبب تغيرات جديدة ظهرت مما دفع أغلب الدول للجوار الإقليمي العربي وغير العربي إلى دخول مستوى جديد من العلاقات والتنافس بينها، وذلك أثر تراجع العراق إقليمياً ودولياً مما دعى تلك الدول الكبرى إقليمياً، وخاصة الأقطاب المهيمنة على إعادة رسم خارطة الجديدة لجميع علاقاتها وتفاعلاتها، بما يلائم تغييراتها الجديدة وبما يمكنها من السيطرة والهيمنة على العراق لأهميته الكبيرة والمتزايدة، لذا فإن العراق بسبب الأهمية الاستراتيجية له كان قطباً للتنافس بين الجوار الإقليمي، ونتيجة المصالح والمطالب والأطماع والغايات للدول المجاورة بعد العام ٢٠٠٣ وكثرة الاختلافات فيما بينها حول الأهداف التي تروم إليها واعادة رسم العلاقات وفق التطورات الجديدة في المنطقة إقليمياً، مما شهد ظهور خارطة جديدة لعلاقات إقليمية للدول المجاورة للعراق بعد العام ٢٠٠٣، ويتناول هذا المبحث مطلبين الأول دور ايران السياسي في العراق والثاني يتناول تأثير ايران في الامن الوطني العراقي .

المطلب الأول: إيران والدور السياسي الذي تمارسه في العراق

وتعد إيران من الدول التي تتميز بقوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط بفضل القدرات الاقتصادية، والعسكرية، وقوتها البشرية الكبيرة، وإرثها الحضاري وكذلك النجاح في صياغة السياسات الإقليمية وبأدوار متنوعة، وتساعد دورها الإقليمي عام ١٩٧٩ منذ نجاح الثورة

الإسلامية وتسلم الحكم من قبل (الإمام الخميني)، وما تبعها من حركات سياسية متعددة (١٩)، إذ ازدادت الحركات الإسلامية في العراق والتي كانت مطالبة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتعبير عن آراء العراقيين ومطالبهم التي يدافعون عنها (٢٠).

وفي عام ٢٠٠٣ كثيراً ما تم تقديم الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق على إنها تروم خلق التوازن للقوى في الشرق الأوسط، وحالياً ينظر إلى المواجهة مع إيران من زاوية الخطر الذي تشكله إيران في حال تمكنت من تطوير برنامجها النووي على توازن القوى في المنطقة (٢١).

ومن المفترض اليوم أن العالم بما فيه (العراق وإيران) قد تغيرت بعد انتهاء الحرب الباردة، وما نتجت عنها من سياسات متنوعة وسيطرة القطب الواحد على السياسات الدولية، وأن الطبيعة التأريخية للجوار الجغرافي المشترك، والمؤثرات الإيجابية تساعد في انتاج المصالح المتوافقة أو المتناقضة بين البلدان المتجاورة، وهذا المبدأ ينطبق على العراق وإيران مما ساهم في تشكيل المشهد السياسي لهذه المنطقة من العالم، لذا يعد من أهم العوامل ذات التأثير في سياسة إيران الخارجية تجاه العراق، وهو الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ لان العراق يعد ذو الأهمية الكبيرة في الاستراتيجية الإيرانية، بما يمتاز به من الخصائص السياسية وجغرافية والاقتصادية الكبيرة (٢٢).

وفي ظل التفاعلات السياسية والاستراتيجية الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، بدأت إيران في تطبيق استراتيجياتها، ومن خلال مجموعة من الأدوار التي عكست سياستها الخارجية والإقليمية وهي (٢٣) -

أن موقع إيران الاستراتيجي له الدور المهم والبارز في المعادلة الإقليمية والدولية، حيث أن لموقعها وما تكتسبه من افكار ونظريات جيوبوليتيكية لها الاثر في الهلال الخارجي في نظرية قلب الأرض التي وضعها (هالفرد ماكندر) (٢٤).

أما لأهمية إيران الاستراتيجية ووفق صاحب نظرية الإطار (سبايكمان) الذي ركز على الأهمية الكبيرة لمنطقة الساحل التي توأم مع الهلال الخارجي الذي حدده ما كنذر، وبقوله إن من يسيطر على مناطق الساحل سوف يسيطر على قلب العالم (٢٥).

ان لسنوات الحصار الشامل التي عانى منها الشعب العراقي ووصولاً إلى الغزو الأمريكي هي من التداعيات المسببة لتدمير المؤسسة العسكرية في العراق، كل هذا أدى إلى تعزيز النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي وكذلك دول مجلس التعاون الخليجي (*)، ولذا فإن هذه المتغيرات لها الأثر الكبير والبارز في تجاوز العراق إقليمياً (٢٦).

وأن التوجهات السياسية وبنية القوى في إيران تتحكم في سياسة إيران باتجاه المنطقة العربية والتي تنص على اختلاف المسافات الفاصلة بين هذه القوى وبين مراعاتها لهذه المصالح العربية (٢٧).

بينما هنالك التيار الثالث الذي يظهر الاستعداد للتوسيع والتوطيد في العلاقات العربية - الإيرانية محاولاً الحصار والتقييد لهذا الإرث من العلاقات التاريخية الملتبسة والمتداخلة بين

الطرفين، وأن كان ذلك من أجل المصالح الإيرانية، ولكن هذا التيار لا يكون مؤثراً على مؤسسة صنع القرار الإيراني^(٢٨).

حيث أن السلوك والاساليب الإيرانية كدولة قومية تأخذ في نظر الاعتبار مصالحها دون أن يفرض عليها أن تحدد بالمصالح الأخرى للدول، إذ تعد سياسات التدخل والهيمنة في خطط المستقبل وذكريات التاريخ الماضي، هذه من وجهة نظر الإيرانية، دون الالتفات إلى المصالح العربية ولا إلى هويات الدول العربية ومواطنيها بنظر الاعتبار كما حدث في العراق^(٢٩).

وبسبب مسألة الترسيم للحدود في منطقة شط العرب تميزت العلاقات العراقية- الإيرانية ومنذ عقود بالتوتر لأنها من أكثر مواضيع الجدل والمثيرة للخلاف، والتي تعد من المناطق الاستراتيجية ولأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها كمر مائي إذ كل دولة من الدول المتشاطئة عليه تطالب وتدعي كل دولة بحقها فيه، وبسبب الخلافات التي حدثت بين الحين والآخر خلال سبعينات القرن الماضي، وبات حينها العراق يخشى التطور العسكري الإيراني المدعوم من قبل أمريكا، والذي كان السبب في قبول العراق في التوقيع على الاتفاقية الجزائرية عام ١٩٧٥ وبوصفها العراق أحد دول الخليج العربية، فقد حظي بالاهتمام الكبير في الإدراك الإيراني، لمقوماته وأهميته التي جعلت منه بلد ذو الموقع المهم في الإقليم، في الموقع الجغرافي وكذلك الموارد البشرية والاقتصادية^(٣٠).

ولأهمية العراق الجغرافية إنه يقع في الجزء الجنوبي الغربي لقارة آسيا، إذ يقع بين دائرتي عرض (٢٩-٣٧) من الشمال، وخطي طول (٤٥-٣٨) و(٤٥-٤٨) من المشرق وبمساحة (٤٣٤٩٢٠ كم^٢)^(٣١) فنجد أن الموقع الجغرافي للعراق يحيطه من كل الجهات مجموعة من الدول هي من الشمال تركيا ومن الشرق إيران ومن الجنوب والغرب (الكويت والسعودية والأردن وسوريا)^(٣٢).

أن العامل الأساسي والجوهري لموقع العراق الاستراتيجي بين الشرق والغرب^(٣٣)، قد مكنه أن يكون إحدى القوى الفاعلة في الإقليم وله الدور الأساسي في التوازنات الإقليمية القائمة في المنطقة، باعتباره الركن الأساسي في الأمن القومي العربي وكذلك الأمن الخليجي، وهي حقيقة عسكرية وسياسية واستراتيجية وليس تعبيراً لغوياً، لذا سعت إيران إلى منعه مرة أخرى من التحول إلى دولة قوية تجابه إيران، وتحد من قدراتها ومد نفوذها وتحقيق اهدافها في المنطقة العربية^(٣٤). وكان للموقع الجغرافي للعراق ولازال ذو عامل جوهري في توجه الأنظار وانتباه المستعمرين وتوجيه المسار لتغلغلهم ونفوذهم فيه، لأن الخطورة متوقعة، والذي يعد بمثابة قلب الشرق الأوسط وكثرة الثروات النفطية هي التعليل والتفسير لجوانب الصراع الطويل مع عدة من دول اقليمية ودولية^(٣٥)، ويعد موقع العراق الجغرافي عنصر قوي ومهم في تشكيل سياساته الخارجية، وقد ترتب على الوضع الجغرافي له وكذلك مجاورته لدولتين إقليميتين هما إيران وتركيا^(٣٦)، في نشوب وأثارة المشاكل الكثيرة الجغرافية والبشرية والاقتصادية وكان محورها الأساسي حول القضايا الرئيسية مثل الموصل والأقليات، وكذلك المياه وشط العرب و الحدود والأهواز وغيرها من المشاكل الأخرى^(٣٧).

وفي العام ٢٠٠٣ خلال الأزمة العراقية - الأمريكية التي حدثت ، بينت إيران موقفها من هذه الأزمة على أساس أنه ليس لها المصلحة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ولا يمكنها منع الحرب أو الانضمام إلى القوة المستهدفة، لذا اتخذت إيران موقف الحياد الإيجابي في الحرب التي شنتها أمريكا على العراق وعدم اعاققتها وعرقلتها لعمليات الغزو الأمريكي للعراق ،ومن الواضح أن هذا الحياد الإيراني ،جاء نتيجة لتفاعل عوامل داخلية وإقليمية في مراحل الإعداد للحرب، كل هذا هو انعكاس مخاوف إيران من مواجهتها للولايات المتحدة الأمريكية وعدم التورط في أي استهداف لها من أمريكا^(٣٨).

تعد التحولات الكبيرة التي حدثت للبيئة الإقليمية لإيران عام ٢٠٠٣، قد أسهمت في تخليص إيران من منافسين أو خصمين مجاورين لها ومقيدة لحركتها الخارجية وهم (نظام طالبان ونظام البعث)، أي أصبح للولايات المتحدة الأمريكية خط تماس مع دولة إقليمية مجاورة وقريبة من إيران، وعدت إيران هذا التواجد هو بمثابة تهديد لمصالحها الاستراتيجية^(٣٩).

كل هذه التغيرات والتحولات الإقليمية التي حدثت، قد زاد من الهاجس الأمني لدى إيران، لأن ازدياد التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة هو فرصة لتعزيز المكانة الإقليمية لإيران على الرغم من تجاهل بعض دول المنطقة للدور المهم لإيراني والاعتماد على الغطاء الأجنبي لحمايتها^(٤٠).

المطلب الثاني: يران وتأثيراتها في الأمن الوطني العراقي

تنظر إيران إلى العراق من الناحية السياسية الاستراتيجية نظرة ذات البعدين المهمين الأول يتعلق بإمكانية إخراج العراق من كونه القوة لتحقيق التعادل مع القوى الإقليمية الأخرى إلى قوى مساندة لإيران وهذا ما عزز من فرصة إيران كلاعب رئيسي وقوة إقليمية مؤثرة، وهذا ما يعمل على تقوية الشخصيات ودور اللابعين السياسيين الداعمين لها في الساحة العراقية و تشكيل هذه الفرصة لتستخدم إيران بهذا الصدد نظرية القوة الناعمة لتعزز من نفوذها في العراق من خلال تأثيرها في الرأي العام ومن خلال وسائل الإعلام وكذلك تعزيز للعلاقات الاقتصادية ودعم للمرجعية (الشيعية) في النجف الأشرف، ولذا ترى توسع علاقاتها التجارية والاقتصادية في العراق، وتزايد لصادراتها عن مثيلاتها في الدول الأخرى ،أما الثاني فقد شكل العراق على الدوام منافس إقليمي وإستراتيجي لها وترى إن الظروف التي شهدها العراق اليوم نتيجة الضعف ولا يمكن وصفها إستراتيجية شاملة وطويلة لأن العراق يمتلك مقومات يستطيع العودة فيها إن يكون دولة مؤثرة في المعادلات الاستراتيجية والإقليمية^(٤١).

يمتلك الإيرانيين منذ القدم علاقات اجتماعية كبيرة وواسعة مع العراقيين في مواضيع المصاهرة والهجرة إلى العراق من أجل الالتحاق بالحوزات الدينية في النجف الأشرف وأسهم الطابع المذهبي في زيادة هذه العلاقات وقوتها، ولذا نجد قول لكمال الخرازي (وزير خارجية إيران الأسبق) إلى وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري (وزير الخارجية الأسبق) خلال

الزيارة للعراق قائلاً "إن الطرف الذي سيغادر العراق هو الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية هذه الحرب أما الطرف الذي سيكون جار للعراق والعراقيين فهي إيران"^(٤٢).

المبحث الثالث: الأوضاع الجيوستراتيجية للعراق بعد عام ٢٠٠٣

إن دراسة أهمية العراق الجيوستراتيجية تلمي على الباحث إن يتناول الأهمية الأمنية والعسكرية والاقتصادية وكذلك السياسية التي يحظى بها العراق من خلال دراسة المجال الإقليمي والاطار الجغرافي الذي يقع العراق فيه، وكذلك ما يتمتع به من الموارد الاقتصادية الحيوية بالنسبة لبقية الدول الإقليمية والدولية، وأهمية الوجود الأمني والعسكري وكذلك الأهداف الاستراتيجية للأنظمة الإقليمية والدولية، واهتمت الدراسة بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول هو البيئة الجيواقتصادية والجيو عسكرية للعراق، والمطلب الثاني هو البيئة الجيو سياسية والامنية للعراق .

المطلب الاول: البيئة الجيواقتصادية والجيو عسكرية للعراق.

يعد العراق أحد أهم الأقاليم للاقتصاد العالمي لوجود الثروات الطبيعية مثل النفط والغاز والذي زاد من الأهمية الإستراتيجية للعراق، وكذلك زادت من أهميته العسكرية.

أولاً: بيئة العراق الجيواقتصادية بعد عام ٢٠٠٣

تعرض الاقتصاد العراقي الى الكثير من المشاكل ولازمات منذ العقود السابقة وازدادت هذه المشاكل بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣، اذا اصبح اقتصاد العراق وبعد التدمير للبنى التحتية من المباني والجسور وعمليات النهب والسلب في وضع صعب جداً، وزاد الأمر سوء بعد احداث عام ٢٠١٤ التي مرت على العراق وظهور التنظيمات المسلحة ومنها تنظيم (داعش) إذ احتل بعض المحافظات وتهجير سكانها إلى محافظات أخرى وسيطر على مقدرات العراق الاقتصادية، ومن الجوانب الأخرى الهبوط في أسعار النفط لمستوى متدني قد أسهم في انخفاض إيرادات الموازنة العامة للدولة وزاد من الأزمات والمشاكل الاقتصادية التي يمر بها العراق، وزيادة في الاقتراض الداخلي والخارجي، اذ بات من الصعب إصلاح هذه الأزمات الاقتصادية العراقية في دولة تفتقر لكل مقومات وسبل الأمن والاستقرار السياسي، وهناك مجموعة من الأسباب التي شهدها العراق وتتعلق بالبيئة الاقتصادية وهي^(٤٣):

١- يعتمد العراق اعتماد كلي على الواردات النفطية ويكتفي اكتفاءً ذاتي على هذه الواردات والعائدات دون بدائل أخرى مثل الصناعة والزراعة والتجارة، لذلك يعد بلد ريعي يعتمد على الاقتصاد أحادي الجانب^(٤٤).

٢- اتساع ظاهرة الفساد وانتشارها والتي شكلت هدر للموارد والقدرات وعدم تحقيق غايات تنمية صحيحة مما أسهم في انهيار مؤسسات الدولة القانونية نتيجة الفوضى التي رافقت قوات الاحتلال، وكذلك الانفتاح على الخارج ودخول شركات مستثمرة في تنفيذ المشاريع والإعمار.

٣- تعرض البنى التحتية في العراق للتدمير أثر العمليات العسكرية التي رافقت الاحتلال وما بعده، والتي أسهم بظهور الإرهاب وسيطرته في العراق بعد العام ٢٠٠٣، وما يقابله من احتياج للتنمية في العراق بشكل كبير، إذ لم يشهد العراق أي تنمية ذات قيمة واضحة.

٤- اتساع مشكلة البطالة بعد العام ٢٠٠٣ وذلك بسبب تسريحهم للأعداد الكبيرة من منتسبي دوائر الدولة والمؤسسات الإعلامية والعسكرية والأمنية، وقيام الكثير من الشركات باعتماد العمالة الأجنبية من البلدان الأخرى، حتى إن بعض هذه المشاريع السياحية في العراق يكون لها عملها الخدمي كتنظيف المدن، وتم استقدام هذه الأيدي العاملة من خارج العراق.

ثانياً: بيئة العراق الجيوعسكرية بعد عام ٢٠٠٣

يعد الجيش العراقي الطرف الفاعل واللبنة الأساسية للأمن الوطني العراقي لمحاربة العنف والإرهاب، والفراغ الأمني الذي حدث وما زال العراق والعراقيون يدفع الثمن، في عام ٢٠٠٣ تم حل مؤسسة الجيش والدفاع من قبل بول بريمر، وإعادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق يعد المشكلة الكبيرة التي عزز من الفراغ الأمني، وبغياب هذه المؤسسة وحلها لا يمكن الاستمرار في بناء الدولة العراقية ولا يمكن الحفاظ على وحدة العراق وديمقراطيته، ومن ناحية أخرى فإن الإرهاب في العراق مارس كل الأعمال الوحشية والهمجية التي نالت من أرواح وحياة المواطنين العزل وكان تحدي خطير للأمن الوطني العراقي على الصعيدين الأمني والعسكري^(٤٥).

المطلب الثاني: البيئة الجيوسياسية والأمنية للعراق بعد العام ٢٠٠٣

حدث في بعض الدول العربية ثورات عنيفة أدت إلى عدة متغيرات سياسية وأمنية والتي أسفر عن تحول في مصير هذه الدول وانظمتها السياسية القائمة والتي أدت هذه الثورات إلى تحديد مستقبل المنطقة، والسبب ما أحدثته هذه الثورات من تغييرات للبيئة السياسية والأمنية لتلك الدول، وقد ظهرت بعض القوى الإقليمية التي ترحب بالتحول الديمقراطي والبعض الآخر ضد هذا التحول الديمقراطي، كل هذه الخلافات والأحداث أدت إلى إن تتأثر الساحة السياسية سواء الدول القائمة بالثورات أو الدول المحيطة بها.

أولاً: البيئة الجيوسياسية للعراق بعد العام ٢٠٠٣

إن للجغرافيا السياسية (political geography) الأهمية البالغة، وهي فرع من الفروع المهمة لعلم الجغرافيا والتي أسهمت في نشوء الجيوبولتكس (geopolitics) عام ١٨٩٩ وذلك حسب رأي الجنرال" (كارل هاوسهوفر)" يجب إن تكون الجغرافية السياسية بمثابة دليل لوجدان الدولة السياسي وللأهمية الجغرافية في عالم السياسة^(٤٦).

اذ تعد الأرض أحد العناصر المهمة والمكونة للدولة، وحسب رأي نابليون بونابرت بان "كل دولة تنتهج سياسة وفقاً لجغرافيتها الخاصة" وتشمل الجغرافية الخاصة بكل دولة عدة متغيرات منها (المساحة، الموقع، التضاريس) والتي تكون ذات تأثير مباشر في قوة الدولة وتؤثر بشكل مهم وكبير على سياستها الخارجية ويرى فريديريك راتزل* " إلى إن الجغرافية هي الحقيقة

الأساسية التي تحدد سياسات الدول وتوجهاتهم الاستراتيجية وبالتالي تشكل الركيزة الأولى في تكوين قوة الدولة القومية ومركزها الدولي"^(٤٧).

وتعد الجغرافية السياسية من أهم المميزات الجيوستراتيجية، ويعتمد على الموقع الجغرافي للدولة في تقويم قوة الدولة وذلك لتأثيره على وضع الدولة الحالي والمستقبلي ورغم الدعوة إلى تقليل هذه الأهمية، بسبب عدة عوامل منها التطورات التكنولوجية في عالم اليوم، وبسبب ان الموقع ليس مجرد أرض وإنما هو مورد من الموارد المهمة للثروة القومية أو يكون رأس المال الوحيد للدولة حيث عبر علماء الجغرافية السياسية عن الموقع الجغرافي بثلاث طرق رئيسة وهي كالاتي^(٤٨):

١- بالنسبة للماء واليابس

٢- الموقع الفلكي

٣- الموقع بالنسبة لدول الجوار

فموقع العراق بالنسبة لدول الجوار الجغرافي يطلق عليه (الموقع النسبي) الذي يعبر عنه بالأثر الذي يتركه على العلاقات بين دول الجوار، ويعبر عن موقع الجوار الجغرافي من حيث عدد الوحدات السياسية المحيطة بالدولة، وله الأهمية في التطور السياسي لتحقيق المصالح لهذه الدول ورغبتها في التوسع، وهذا الجوار الجغرافي يتميز بالإيجابية إذا كانت العلاقة إيجابية بين الدولتين وبالعكس إذا كانت العلاقة سلبية، ولذا فإن الدول تحتاج إلى إن تبني علاقة مع دول أخرى تتلائم وسياسة الدولة الجارة التي تختلف عنها في الوجهة السياسية والأيدلوجية، وربما تكون هذه الدولة مسرح للتنافس وعازلة بينهما إذا وقعت بين الدولتين المتنافستين^(٤٩).

ثانياً: البيئة الجيوامنية للعراق بعد العام ٢٠٠٣

للموقع الاستراتيجي أهمية في تحديد المركز الدولي لأي دولة والبعض من هذه الدول تقع في الجهات التي لا تلائمها وتواجه مشاكل جمة نتيجة للموقع الجغرافي، أما البعض الآخر تقع في جهة تتلائم ونموها وازدهارها، وربما يكون في بعض الأحيان الموقع الجغرافي مثير لنشوب الحرب بين الدول^(٥٠).

ومن جهة أخرى فإن لبعض الدول يكون موقعها الجغرافي هو الموقع الاستراتيجي المهم لذا تصبح عرضة لأطماع الدول الكبرى، والدول التي تقع في المناطق التي تتعرض للازمات والتوتر العالمي تكون من أكثر الدول عرضة للمشاكل الدولية، وكذلك فان مواقع الدول الصغيرة بين الدول القوية و الكبرى أي اذا كانت الدولة تقع بين الدولتين القويتين والمتحاربتين فإن أراضيها تكون نيران للقتال، فموقع بولندا بين المانيا والاتحاد السوفيتي قد اختفى من خارطة العالم، وكذلك غزو القوات الألمانية لبلجيكا ورغم إعلانها في الحرب العالمية الثانية، حيث تمكنت من الدخول إلى الأراضي الفرنسية^(٥١).

الخاتمة

الوضع الإقليمي والدولي بعد العام ٢٠٠٣ اختلف عما قبل هذا التاريخ في الصراع والتنافس دولياً بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية وإقليمياً بين اطراف الجوار الجغرافي للعراق (إيران، السعودية، تركيا) وكان للتوازن الاستراتيجي بين الدول المذكورة أثراً على الأمن الوطني العراقي بعد العام ٢٠٠٣ إذ كان لعملية التغيير التي حصلت في النظام السياسي في العراق أثراً واضحاً في غياب موازن إقليمي مهم وهو العراق، وكانت احدى نتائج هذا التغيير التنافس بين القوى الإقليمية الفاعلة إذ كانت سعت كل دولة من دول الجوار لبسط نفوذها وفرض هيمنتها على الواقع العراقي بأخذ مسارات متعددة تنوعت بين الوجود السياسي من خلال التحالفات ودعم النظام السياسي أو بعض الأحزاب التي تنمهي معها أو من خلال الدعم الاقتصادي والعسكري لها من أجل إيجاد مساحة للنفوذ والهيمنة والسيطرة، ولقد كان لموقع العراق الاستراتيجي أثراً في المدرك الدولي ولاسيما الأمريكي ولهذا فان الولايات المتحدة الأمريكية كان العراق وجهتها في عام ٢٠٠٣ وهذا الاختلال في ميزان القوى الاستراتيجي جعل من باقي الدول التي تشعر بخطر وجود الولايات المتحدة في العراق تتحرك لمواجهة تواجد فيها للتنافس والحفاظ على مصالحها ووجودها في المنطقة وإعادة ميزان التوازن لها، ولذلك كان لإيران دوراً في التنافس فيما بينهم على تحقيق مصالحهم ووجودهم مما أنتج المزيد من الصراعات والأزمات التي أثرت في توازن القوى، إذ اسهم التنافس من خلال امتداداتهم التأثير سلباً وإيجاباً على الأمن الوطني العراقي، وإيران الدور الأكبر في إعادة رسم خارطة المنطقة والتحالفات وتوجيه الأهداف على حساب الدولار الأمريكي، وكان للأوضاع الأمنية أثراً سلبياً على الأمن الوطني العراقي حيث أسهم التدهور الأمني واحتلال الأراضي العراقية من قبل تنظيم داعش الإرهابي والذي رافقه التدهور الاقتصادي نتيجة لهبوط أسعار النفط والذي كان للدور الإيراني فيه الأثر الكبير والواضح في مساعدة العراق في مختلف المستويات سواء الأمنية والاقتصادية والسياسية لان الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم بالدور المناسب لها إزاء تلك الأحداث رغم وجود اتفاقية الاطار الاستراتيجي مع العراق إلا إنها اتخذت جانباً سلبياً من خلال الدعم المحدود الذي اقتصر على الضربات الجوية المحدودة ، ولهذا فان الدور الإيراني أضحي أكثر تأثيراً من خلال دعمه في شتى المجالات وتأثيره في الجانب السياسي في القرار العراقي والأمني ولاسيما خلال الحرب على تنظيم داعش الإرهابي ويرى الباحث إن القوى الإقليمية والدولية لم تحركها إلا تحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما العراق لما له من أثر واضح في التوازن الإقليمي.

- 1- **Data Availability Statement: (The manuscript includes all the data used in the study.)**
- 2- **Conflict of Interest Statement: (The authors confirm that there are no conflicts of interest that could affect the content of this research.)**
- 3- **Funding Statement: This research was fully funded by the authors without any financial support from other entities.**

الهوامش

- (١) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١)، ص ٢٥٨.
- (٢) زكريا حسين، التوازن النفسي وانعكاساته على صانع القرار، أكاديمية ناصر للدراسات العسكرية، القاهرة، متاح على الموقع: www.almarefa.com
- (٣) محمد مجاهد الزيان، التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج : المتغيرات والحلول قضايا في السياسة العالمية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، مصر، (مقالة)، العدد ٢٩، ١٣٢٢-٢٠١٥.
- (٤) Joseph .s. nye, the future of Bower, public Affaire,u.s.A.2010,p1
- (٥) ولاء أباد طه الدلال، دور التوجهات الاستراتيجية في بناء اقتصاديات المعرفة لدول شرق أوسطية مختارة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٨، ص ٩.
- (٦) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، ط١ (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦) ص ١٨.
- (٧) فراس محمد احمد الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، ط١ (بغداد: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص ٥٠.
- (٨) محمد فهمي الجبار، المفهوم الاستراتيجي لقوى التوازن الإقليمي والدولي بمنطقة الشرق الأوسط ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٥٧.
- (٩) حامد ربيع، "الحوار العربي الأوروبي من منطلق التعامل الدولي والإقليمي"، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٣، ص ١٢٠.
- (١٠) نور عبد الاله عجرش، البرنامج النووي الإيراني والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٠، ص ٤١.
- (١١) محمد عبد الرزاق محمود، الأمن الوطني العراقي وتحديات الإرهاب بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، بغداد، ٢٠١٦، ص ٥.
- (١٢) محمد عبد الكريم نافع، الأمن القومي، ط١ (القاهرة: دار الشعب للنشر والطباعة، ١٩٧٢)، ص ٣١.
- (١٣) نقلاً عن طارق محمد دنون الطائي، مستقبل الأمن الدولي في ظل التحديات الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٧، ص ٩.

- (١٤) بول روبنسون ، قاموس الأمن الدولي، ط١(أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص٢٦٩.
- (١٥) نقلاً عن رفاه عبد العظيم عبد الحسن، السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،المصدر السابق، ص٤.
- (١٦) نقلاً عن نشوان محمد طه، الدولة والأمن في زمن العولمة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدفاع المدني ، ٢٠٠٨، ص٤٢.
- (١٧) علي عبد العزيز الياسري، الأمن القومي العراقي: الأبعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، ط١(بغداد: مجلس الأمن الوطني، ٢٠١٠)، ص٥١.
- (١٨) علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، ط١(لبنان : دار ابن النديم للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص١٥.
- (١٩) محمد عباس ناجي ، الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران في المنطقة العربية الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية ،مركز الأهرام للدراسات، القاهرة، ٢٠١١، ص٥٦.
- (٢٠) مهدي عبد الكريم خلف، السيد محمد باقر الصدر: حياته ودوره في السياسة العراقية ١٣٥٣هـ / ١٩٣٤م – ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م(بغداد : مطبعة ثائر جعفر العصامي ، ٢٠١١) ص١٢٤.
- (*) وهي اتفاقية وقعت بين العراق وإيران في آذار عام ١٩٧٥ بين نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين وشاه إيران محمد رضا بهلوي وبإشراف رئيس الجزائر آنذاك بومدين، وتم الاتفاق على نقطة خط القعر (خط التالوك) كحدود بين الدولتين ولكن صدام حسين ألغى هذه الاتفاقية بعد عام ١٩٨٠ بعد سقوط حكم الشاه وبعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، الأمر الذي أشعل حرب الخليج الأولى . من محمد عبد الرحمن عريف، اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران ١٩٧٥... هل يتم تعديلها بعد زيارة روحاني ١٩ مارس ٢٠١٩.
- (٢١) صحيفة الاتحاد، توازن القوى المفهوم والممارسة، ٢٢ مارس، ٢٠١٦، متاح على الموقع: <https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/18972/>
- (٢٢) سمير فليح حسن الميالي وفاضل حسن كطافة الياسري ، سياسة إيران الخارجية إزاء العراق بعد عام ٢٠٠٣ م، ص ٤٢٩.
- (٢٣) شريف محمد كامل الربيعي، التناسق الأمريكي الروسي واثره على دور إيران الإقليمي بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين، بغداد، ٢٠١٧، ص ١٤٠-١٤٤.
- (٢٤) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، ط١(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦) ص٨٨.
- (٢٥) عبد المنعم عبد الوهاب وصبري فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية ، مطبعة جامعة بغداد ،بغداد، ١٩٨٩، ص٢٠٠.
- * مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو كما يعرف باسم مجلس التعاون الخليجي :هو منظمة إقليمية سياسية واقتصادية عربية هذه المنظمة مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي وتضم كل من (السعودية ،وعمان ،والأمارات، والكويت، وقطر، البحرين) ومجلس التعاون لدول الخليج العربية قد تأسس في ٢٥ مايو ١٩٨١م ومن خلال اجتماع انعقد في الرياض المملكة العربية السعودية ،وكان الشيخ جابر الأحمد الصباح صاحب فكرة أنشائه ،يتولى الأمانة العامة للمجلس حالياً عبد

- اللطيف بن راشد الزياني ،وقد اتخذ المقر الرئيسي له في الرياض . من مجد خضر،دول مجلس التعاون الخليجية العربية،٢٠ يونيو،٢٠١٦. متاح على الموقع: <https://mawdoo3.com>
- (٢٦) عبد الجليل زيد المرهون ،الخليج ونذر الحرب الرابعة ،مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩، ٢٠٠٧، ص٣٣.
- (٢٧) ظافر ناظم سلمان، السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي: المسار والمستقبل ،مجلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية، بغداد ، العدد٥، ١٩٩٨، ص٣٠٧.
- (٢٨) ظافر ناظم سلمان، المصدر نفسه، ص٥.
- (٢٩) ظافر ناظم سلمان، المصدر نفسه، ص٢٨.
- (٣٠) رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الختامية، ط١ (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠) ص١٠١.
- (٣١) فاضل حسن كطافة الياسري، العراق موقعه المجاور لإيران دراسة الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص١١.
- (٣٢) وصال نجيب عارف الغراوي، العلاقات التركية الإيرانية العراقية السورية: هل من جدوى للتعاون في كتاب العلاقات العربية التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين ،مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص١١.
- (٣٣) سوار تلدي رويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ترجمة: فؤاد جميل ، ط١ (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩١)، ص٨.
- (٣٤) مهند عبد رشيد، الدور العراقي في البيئة الإقليمية: الكوابح والفرص، ص٢٠٣.
- (٣٥) سمير فليح الميالي وفاضل حسن كطافة الياسري ،سياسة إيران الخارجية إزاء العراق بعد عام ٢٠٠٣، ص٤٢٩.
- (٣٦) فاضل حسن كطافة الياسري ، العراق موقعه المجاور لإيران دراسة الجغرافية السياسية، المصدر السابق، ص٤٣.
- (٣٧) عبد الرزاق عباس حسين ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكتية ، مطبعة اسعد، بغداد، ص٣٤١.
- (٣٨) عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق : المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦، ص٢٩١.
- (٣٩) عاطف لافي مرزوق ، مستقبل العلاقات العراقية وبلدان الطوق " دراسة في ظل بيئة دولية متغيرة" (النجف: المركز العراقي للبحوث والدراسات، ٢٠٠٩) ص٩١.
- (٤٠) علي الغالب ،أهمية العراق في الاستراتيجية الإيرانية ،موقع موسوعة الرشيد الإلكتروني، ٢٠١٠/٦/١٣، متاح على الموقع: <http://cutt.us/9o3ZG>
- (٤١) نصير حسون ، ١٢ مليون دولار التبادل بين بغداد وطهران، صحيفة الحياة، لندن، مقالة ،الثلاثاء ١ يوليو، ٢٠١٤.
- (٤٢) ولي نصر ، صحوه الشيعة، ترجمة: سامي الكعكي، ط١(بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧) ص ٢٠٩.
- (٤٣) إبراهيم جاسم الياسري، التنمية الاقتصادية في العراق الواقع والمعوقات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٩، ٢٠١٣، ص٢٩٤.

- (٤٤) همسه قصي، العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مركز دراسات النهرين بغداد ٢٠١٢، ص٧.
- (٤٥) سامية عزيز محمد خسرو ، ظاهرة الإرهاب وتأثيرها على العراق والدول الأخرى ،صحيفة الاتحاد، العدد١٢٢٣، بغداد، ص٢.
- (٤٦) بيير سيليريه، الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية، ترجمة: احمد عبد الكريم ،ط١(دمشق: الأهالي للطباعة والنشر ، ١٩٨٨) ص٢٦.
- (٤٧) عادل عبد الحمزة نجيل، أثر التوظيف الإستراتيجي في تحقيق أهداف الدولة، مصدر سبق ذكره ،ص ١٩٨.
- (٤٨) سفين جلال ،أهمية الموقع الجغرافي للعراق ، منتديات الجغرافيون العرب،١٧-٣-٢٠١٣، ٠٩:٢١، متاح على الموقع: www-arab-geographers.net/vb/threads/arab-17632/
- (٤٩) سفين جلال ،أهمية الموقع الجغرافي للعراق ، منتديات الجغرافيون العرب،١٧-٣-٢٠١٣، ٠٩:٢١، متاح على الموقع: www-arab-geographers.net/vb/threads/arab-17632/
- (٥١) حسين حمزة بندقجي ، الدولة: دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية السياسية، المصدر السابق ، ص ٤٤.

المصادر والمراجع

- ١- (فهمي) عبد القادر محمد (٢٠٠٦) المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن.
- ٢- (الجحيشي) فراس محمد احمد (٢٠١٧) التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة ،الأكاديميون للنشر والتوزيع ، بغداد.
- ٣- (نافع)محمد عبد الكريم (١٩٧٢) الأمن القومي ، دار الشعب للنشر والطباعة، القاهرة.
- ٤- (روينسون) بول (٢٠٠٣) قاموس الأمن الدولي ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- ٥- (مراد)علي عباس (٢٠١٧) الأمن و الأمن القومي: مقاربات نظرية، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، لبنان.
- ٦- (الياسري)علي عبد العزيز (٢٠١٠)، الأمن القومي العراقي: الأبعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، بغداد، مجلس الأمن الوطني.
- ٧- (الوحيلى) محمد حسين شذر (٢٠١٥) العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي ، مطبعة الساقى ،بغداد.
- ٨- (الريس) رياض نجيب (٢٠٠٠) مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الختامية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.
- ٩- (الحسين)عبد الرزاق عباس (١٩٦٧) الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية ، مطبعة اسعد ،بغداد.

- ١٠- (الخلف) مهند عبد الكريم ، (الصدر) السيد محمد باقر (٢٠١١): حياته ودوره في السياسة العراقية ١٣٥٣هـ / ١٩٣٤م - ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ ، مطبعة تائر جعفر العصامي ، بغداد .
- ١١- عبد المنعم عبد الوهاب ، صبري فارس الهيتي (١٩٨٩) الجغرافية السياسية ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد .
- ١٢- (بندقجي) حسين حمزه (١٩٨١) الدولة: دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية السياسية، ط٣، بندقجي.
- ١٣- (رويلسون) سوار تلدي (١٩٩١) بلاد ما بين النهرين بين ولانين ، ترجمة: فؤاد جميل ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- ١٤- (النصر) ولي (٢٠٠٧) صحوة الشيعة، ترجمة: سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ١٥- هاري ار. يا رغر (٢٠١١) الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة: راجح محرز علي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد.
- ١٦- (النجيل) عادل عبد الحمزة ، الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم، مجلة العلوم السياسية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد ٢٠، جامعة بغداد .
- ١٧- (الناجي) محمد عباس (٢٠١١) الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران في المنطقة العربية الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات ، القاهرة.
- ١٨- (السلمان) ظافر ناظم (١٩٩٨) السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي: المسار والمستقبل، مجلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية، بغداد ، العدد ٥٥.
- ١٩- (الزيان) محمد مجاهد (٢٠١٥) التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج: المتغيرات والحلول قضايا في السياسة العالمية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، مصر، (مقالة)، العدد ١٣٢.
- ٢٠- (المروهون) عبد الجليل زيد (٢٠٠٧) الخليج ونذر الحرب الرابعة ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩.
- ٢١- (الحسون) نصير (٢٠١٤) ١٢ مليون دولار التبادل بين بغداد وطهران ، صحيفة الحياة، لندن، مقالة، الثلاثاء ١ يوليو.
- ٢٢- (الربيع) حامد (١٩٨٣) "الحوار العربي الأوروبي من منطلق التعامل الدولي والإقليمي"، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد.
- ٢٣- نقلاً عن (عبد الحسن) رفاه عبد العظيم ، السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣.
- ٢٤- (المبالي) سمير فليح حسن ، (الياسري) فاضل حسن كطافة ، سياسة إيران الخارجية إزاء العراق بعد عام ٢٠٠٣.

- ٢٥- (الغراوي) وصال نجيب عارف ، العلاقات التركية الإيرانية العراقية السورية: هل من جدوى للتعاون في كتاب العلاقات العربية التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين ، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠.
- ٢٦- (رشيد) عبد الوهاب حميد ، التحول الديمقراطي في العراق : الموارث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦.
- ٢٧- (مرزوق) عاطف لافي ، مستقبل العلاقات العراقية وبلدان الطوق " دراسة في ظل بيئة دولية متغيرة"، النجف، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، ٢٠٠٩.
- ٢٨- (لفته) رائد صبار ، أثر الاستشراف والتفكير الاستراتيجي في السلوك الاستراتيجي للدولة (دراسة النموذج العراقي) ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين ، ٢٠٠٤.
- ٢٩- (الجبار) محمد فهمي (٢٠١٥) *المفهوم الاستراتيجي لقوى التوازن الإقليمي والدولي بمنطقة الشرق الأوسط* ، [أطروحة دكتوراه غير منشورة] ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عين شمس، القاهرة.
- ٣٠- نقلاً عن (الطائي) طارق محمد ذنون (٢٠١٧) مستقبل الأمن الدولي في ظل التحديات الراهنة، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، بغداد .
- ٢٣- (الدلال) ولاء أياذ طه (٢٠١٨) *دور التوجهات الاستراتيجية في بناء اقتصاديات المعرفة لدول شرق أوسطية مختارة* ، [رسالة ماجستير غير منشورة] ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين ، بغداد.
- ٢٤- (العجرش) نور عبد الاله (٢٠١٠) *البرنامج النووي الإيراني والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط*، [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين.
- ٢٥- (المحمود) محمد عبد الرزاق (٢٠١٦) *الأمن الوطني العراقي وتحديات الإرهاب بعد عام ٢٠٠٣* ، [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، بغداد .
- ٢٦- (المحمد) زهت هالي (٢٠٠٧) *المعلوماتية وتأثيرها على صياغة استراتيجية الأمن الوطني*، [رسالة ماجستير غير منشورة] ، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد.
- ٢٧- نقلاً عن (طه)نشوان محمد (٢٠٠٨) *الدولة والأمن في زمن العولمة* ، [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية الدفاع المدني .
- ٢٨- (العبيدي) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار (٢٠١١) *العلاقات العراقية الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١* ، [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- ٢٩- (الربيعي) شريف محمد كامل (٢٠١٧) *التناسق الأمريكي الروسي وأثره على دور إيران الإقليمية بعد ٢٠٠٣* ، [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين، بغداد .

التوازن الإستراتيجي الإقليمي وأثره في الامن الوطني العراقي بعد العام ٢٠٠٣.....(٤٠٥)

٣٠- (الياسري)فاضل حسن كطافة (٢٠٠٦)العراق موقعه المجاور لإيران دراسة الجغرافية السياسية، [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية.

٣١- صحيفة الاتحاد، توازن القوى المفهوم والممارسة، ٢٢ مارس، ٢٠١٦، متاح على الموقع:

<https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/18972/>

٣٢- (الغالب) علي ، أهمية العراق في الاستراتيجية الإيرانية ،موقع موسوعة الرشيد الإلكتروني

٢٠١٠/٦/١٣، متاح على الموقع: <http://cutt.us/9o3ZG>

٣٣- (صلاح) مصطفى ، أزمات متجددة: محددات الدور الإيراني في المنطقة العربية، المركز

العربي للدراسات ، والبحوث ، الأحد ٢٩ يونيو، ٢٠١٨ ، ٢٦، ١٢. متاح على الموقع:

www.acrseg.org

